

# المقاربة الحكومية

## INTERGOUVERNEMENTALISME

ظهرت هذه النظرية منذ الستينات على يد ستانلي هوفمان (stanley hoffman) ، الذي درس مسار الاندماج الأوروبي من منطلق واقعي. تدعمت أطروحات هوفمان فيما بعد عندما انظم إليه روبرت كوهان (robert Keohane) لتحليل تسارع عملية الاندماج في أوروبا في الثمانينات.

تهدف هذه النظرية لفهم الميكانيزمات التي تعقدها الدول للتعاون من أجل تلبية حاجياتها المشتركة.

وفي هذا الإطار كان التخوف الأوروبي من اتساع الفجوة التكنولوجية بينها وبين باقي مناطق العالم المتقدم الأثر الحاسم في تفعيل التعاون داخل السوق الأوروبية المشتركة ودفع بالاندماج إلى مراحل أكثر تقدماً.

واعتبر التعاون بين الدول عن طريق المنظمات الدولية كإجراء عقلائي موجه لتعظيم استخدام الوسائل المشتركة من طرف الدول الأعضاء. وهذه العقلانية هي التي تفسر التخلي التدريجي عن حق الفيتو لصالح آلية اتخاذ قرار قائم على الأغلبية.

وفي هذا السياق اعتبر هومان أن المنظمات الدولية تؤسس لمساومة دولية

(interstate bargaining) ، تكون القرارات المتخذة من خلالها أقل قاسم مشترك بين الدول المتفاوضة ، وخلال عملية التفاوض المتواصلة ، يكون للدول القوية دور أكثر تأثيراً. وعلى الرغم من أن المنظمات الدولية تقدم حلولاً لا تستطيع الدول منفردة اعتمادها ، وهو ما يعطي للمنظمات الدولية مكانة في رسم قواعد العمل ، ويجعلها تمتلك قدرة تأثير ، إلا أن ذلك لا يكفي لمواجهة مطالب الدول النابع من تصورها الخاص لمصلحتها القومية.

وقد تعززت هذه المقاربة في سنوات التسعينات عن طريق أعمال باحث أمريكي هو اندرو مورافسيك ( Andreu Moravcsik ) الذي قدم مقاربة من ثلاثة مراحل للبناء الإقليمي:

المرحلة الأولى: تعرف كل دولة اختياراتها " preferences " وأولوياتها بناء على مصالحها الاقتصادية، وتقلل المقاربة من وجهة النظر القائلة بأن للمصالح الجيوسياسية نفس أهمية المصالح الاقتصادية في تشكيل الأولويات القومية.

المرحلة الثانية: تتمثل في المفاوضات بين الحكومات الوطنية من أجل تحقيق أهدافها القومية. وتعتمد هذه المفاوضات على الاعتماد المتبادل الموجود بين الدول المتفاوضة. وليس على أي نوع من أشكال التعاون فوق القومي.

المرحلة الثالثة: وتتمثل في إنشاء مؤسسات مشتركة وفي هذا الصدد يعتبر مورافسيك أن خيار تحويل السيادة إلى المؤسسات الدولية لا ينسب إلى إيديولوجية فدرالية ولا إلى تسيير تكنوقراطي مركزي ، ولكن إلى إرادة ضمان المصادقية للالتزامات المشتركة.(6)

بين مورافسيك أن الاندماج الأوروبي في إطار الاتحاد جاء نتيجة لمسار تفاوض بين الحكومات . ولم تأت عبر تأثير المؤسسات فوق القومية. وأن المسائل ذات الصبغة المتعدية للحدود كونت دافعا قويا للحكومات من أجل التعاون ( تبادل السلع والخدمات ... ) وهكذا فان المؤسسات المشتركة تنشأ لمساعدة الحكومات على حل مسائل بعينها .

وأكد مورافسيك على أن الحكومات تحرص في عملية التفاوض المساومة على تحقيق منافع جماعات المصالح الداخلية فيها.

وقد استخدم مورافسيك هذا النموذج ليبين كيف أنشأت دول الاتحاد الأوروبي المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) ولماذا اختاروا شكلا محددًا من المؤسسات فوق القومية. وكيف تؤثر هذه المؤسسات على سلوك الدول الأعضاء في المستقبل وذلك من خلال مجموعة من الدراسات التي أجراها في الفترة 1991-1998 .

في نقد المقاربة الحكومية:

إهمال الحكوميين لدور المؤسسات فوق القومية

إغفالهم لتأثير المؤسسات المشتركة في تشكيل ما يسميه الحكوميين التفضيلات أو الاختيارات القومية.